Document: EB 2016/118/R.32
Agenda: 16
Date: 24 August 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مرحلي عن مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cheryl Morden
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21-22 سبتمبر/أيلول 2016

للعلم

المحتويات

الخلفية **1**

الملاحق

الملحق الأول – موجز لمداولات الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق 2

الملحق الثاني – موجز لمداولات الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق 6

تقرير مرحلي عن مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

الخلفية

1- منذ إنشائها في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2015، عقدت مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق ستة اجتماعات وعدد من المشاورات غير الرسمية.

2- تم توثيق مداولات الاجتماعات الأربعة الأولى في تقريرين مرحليين عرضا على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة عشرة بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2015 (EB 2015/115/R.24/Rev.1) والدورة السابعة عشرة بعد المائة في أبريل/نيسان 2016 (EB 2016/117/R.17) على التوالي.

3- وتنص اختصاصات مجموعة العمل على أن تقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي بصورة موجزة ومنتظمة بالتقدم الذي تحرزه. ويضم التقرير المرحلي هذا موجزا لاجتماعي اللجنة الخامس والسادس اللذين عقدا بتاريخ 12 أبريل/نيسان 2016، و24 يونيو/حزيران 2016 على التوالي. ويتوقع أنه أثناء انعقاد الاجتماع السابع لمجموعة العمل المقرر بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ستستكمل مجموعة العمل تقريرها عن نتائج مداولاتها. وكما اتفق عليه في اجتماع يونيو/حزيران، وفي حال كان هنالك ضرورة لمناقشات أكثر لمسودة التقرير، سيتم عقد اجتماع رسمي إضافي بتاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وأما التقرير النهائي، مع أي توصيات ناجمة عنه، فسيعرض على المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016، لإحالته فيما بعد على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2017.

موجز لمداولات الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

1- عقد الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق بتاريخ 12 أبريل/نيسان 2016 في مقر الصندوق. وحضر الاجتماع جميع أعضاء المجموعة. كما حضر الاجتماع أيضا بصفة مراقب ممثلون عن أفغانستان، والبرازيل، وكندا، والصين، وكوبا، وقبرص، والجمهورية الدومينيكية، ومصر، وفنلندا، وفرنسا، وغواتيمالا، والهند، وليسوتو، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وروسيا الاتحادية، والسودان، وسويسرا، والإمارات العربية المتحدة، وأروغواي، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي.

ألف – افتتاح الاجتماع

2- أعلم رئيس المجموعة المشاركين بأنه، وكما هو متصور في خطة العمل لعام 2016، فإن الغرض من الاجتماع الخامس هو مناقشة التقرير النهائي الذي أعدّه المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير. وكما فوّضت به مجموعة العمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، فقد أجرى المستشار دراسة لاستعراض التسيير ونظم التمثيل في الصندوق، وتلك التي تطبّقها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، لأغراض المقارنة، بهدف تزويد الدول الأعضاء بتحليل للنماذج المحتملة كي يتم النظر فيها. كما عرضت الدراسة أيضا الخيارات المحتملة لطول دورات تجديد الموارد. نشرت مسودة التقرير كي يطلع عليها أعضاء مجموعة العمل للإدلاء بتعليقاتهم بعد الاجتماع الرابع للجنة في يناير/كانون الثاني 2016. ومن ثم أدمجت التعليقات المستلمة في التقرير النهائي الذي أتيح بتاريخ 16 مارس/آذار 2016.

باء – انتخاب نائب رئيس مجموعة العمل من القائمة–باء

3- كما تنص عليه المادة 10 من اختصاصات مجموعة العمل، تم انتخاب السيد Des Alwi، وهو نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، كنائب لرئيس مجموعة العمل عن القائمة– باء بصفته الشخصية، وذلك بعد الوفاة المأساوية للسيد Tazwin Hanif في ديسمبر/كانون الأول 2015.

جيم – اعتماد جدول الأعمال

4- اعتُمد جدول أعمال الاجتماع دون أي تعديل.

دال – التقرير النهائي للمستشار الدولي المعني بقضايا التسيير

5- عرض المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير تقريره النهائي بشأن قضايا التسيير في الصندوق. وركز عرضه على ملاءمة وصلة نظام القوائم لضمان تمثيل ملائم للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، ولتوزيع ملائم لقوة الأصوات في المنظمة. وسلطت وجهة نظره الضوء على أن المبادئ التي أنشئ على أساسها نظام القوائم مازالت ذات صلة، ألا وهي: جمع البلدان التي تتسم بعقلية متشابهة؛ وإيلاء الاهتمام للتمثيل الإقليمي وشبه الإقليمي؛ والاعتراف بدور البلدان النامية في المجلس والحاجة إلى الإبقاء على رابط بين

المساهمات وحقوق التصويت. وعلى الرغم من قول المستشار بأن جميع هذه المبادئ مازالت هامة وذات صلة، إلا أن هذه القوائم أصبحت غير متجانسة وهنالك بعض الشذوذ في تركيبيها. وبالتالي، وضمن السياق الاقتصادي العالمي والجيوسياسي في وقتنا الحاضر ربما غدا نظام القوائم هذا غير ملائم للغرض الذي أساسا وضع من أجله.

6- وبهدف التطرق للضعف في نظام القوائم، اقترح المستشار ثلاثة خيارات في هذا التقرير؛ الخيار الأول وهو ينطوي على إيضاح التركيبة الحالية للقوائم، ويتضمن ذلك توضيح التركيبة وتعديل القواعد المطبقة على الانضمام إلى قائمة ما أو التحرك من قائمة إلى قائمة أخرى. وبموجب هذا السيناريو، ستقوم أي دولة عضو جديدة بالانضمام إلى القائمة التي تكون أكثر توافقا مع وضعها، وأما التغيير من قائمة لى أخرى فلن يكون خاضعا لموافقة القائمة المتلقية.

7- أما الخيار الثاني، فهو يتطلب أيضا إيضاحا لتركيبة القوائم على النحو التالي؛ القائمة–ألف والقائمة–باء اللتان ستتشكلان فقط من الدول الأعضاء غير المتلقية، في حين سيعاد تجميع القائمة–جيم لتضم جميع الدول الأعضاء المتلقية. ويتطلب هذا الخيار تعديلا للقواعد المطبقة على الانضمام إلى القوائم وتغييرها.

8- أما الخيار الثالث، فيقترح فيه المستشار تعديل تركيبة القائمة–جيم، وخلق قائمة رابعة (القائمة–دال). وبموجب هذا الخيار، سوف يعاد تجميع البلدان في القائمة– جيم لتضم الدول الأعضاء المؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق بشروط عادية. في حين ستشكل القائمة دال من الدول الأعضاء المؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية أو مختلطة. ويتطلب هذا الخيار أيضا تغيير القواعد الناظمة للانضمام إلى القوائم وتغييرها.

9- وفي جميع هذه الخيارات، ستتم إعادة تخصيص مقاعد المجلس التنفيذي مبدئياً وبصورة متواترة بين القوائم والقوائم الفرعية بهدف الأخذ بعين الحسبان الانتقال بين القوائم وقوة التصويت الناشئة لكل قائمة وقائمة فرعية.

10- وأكد المستشار على الحاجة للاعتراف بالدور الذي تلعبه البلدان النامية في تسيير الصندوق، واعتبر أن النظام الحالي ملائم في هذا المجال. إلا أنه أضاف بأن هذا النظام ربما لا يساعد على تحفيز المساهمات. ولهذا الغرض، وبهدف خلق مثل هذه الحوافز، اقترح المستشار توسيع المبدأ المنصوص عليه في الجدول الثاني، الفقرة 27 من اتفاقية إنشاء الصندوق لينص على أن البلدان التي قامت بمساهمات معتبرة في آخر تجديد مستكمل للموارد هي وحدها البلدان التي يمكن تعيينها كأعضاء أو أعضاء مناوبين في المجلس التنفيذي. وحسب ما قال المستشار، يمكن إضافة بعض المقاعد في المجلس لأكبر البلدان مساهمة، إضافة إلى المقاعد الموجودة حاليا.

11- اعترف أعضاء مجموعة العمل بتعقيد هذه القضية، وعبروا عن تقديرهم للتقدير الذي اعتبر شاملا للغاية ومثيرا للاهتمام.

12- وعلى وجه العموم، اتفق الأعضاء مع الحاجة لتعريف واضح للقوائم، علاوة على القواعد الناظمة للانضمام إلى القوائم والانتقال بينها. وعبّر العديد من الأعضاء عن دعمهم للمبدأ القائل بأنه يتوجب على كل قائمة من القوائم أن تتألف من البلدان ذات العقلية المتشابهة.

13- وعبّرت دولة عضو في القائمة–جيم عن رأيها بأن تمثيل القائمة–جيم في المجلس التنفيذي يجب أن يعدّل، وأن الخيار الأول يمكن أن يحظى بالدعم مع بعض التعديلات. ومع المصادقة على فكرة ربط قضية التمثيل بتحفيز المساهمات، سلط غالبية الأعضاء الضوء على أن المساهمات الماضية يجب أن تستمر في لعب دور في التمثيل. وقالت دولة عضو من القائمة–باء بأنه يتوجب النظر إلى مستوى مساهمات القائمة–باء من منظور تاريخي للسماح بالمقارنة مع القائمتين الأخرتين. إضافة إلى ذلك، فقد اقترحت هذه الدول العضو أن يكون تخصيص المقاعد الإضافية للقائمة–جيم مستندا إلى حقيقة أن بعض البلدان من هذه القائمة قد أسهمت أكثر من بعض البلدان من القائمة–ألف.

14- وكانت هنالك آراء متضاربة حول مقترح ربط مقاعد المجلس التنفيذي بعتبة معينة في آخر تجديد للموارد. وجادل بعض أعضاء اللجنة قائلين بأن مثل هذا الترتيب سيكون مضرا ببعض الدول الصغيرة، والتي لن تتمكن على الإطلاق من الوصول إلى هذه العتبة المحددة، حتى وإن زادت مساهماتها بزيادات معتبرة.

15- وفيما يتعلق بنظام التصويت، فقد عبّر أعضاء القائمة–جيم عن دعمهم للإبقاء على التخصيص الحالي لثلث الإجمالي كأصوات عضوية للقائمة–جيم[1].

16- ومن بين الأفكار الأخرى التي طرحها أعضاء المجموعة، ما يلي:

(1) يمكن النظر في هيكلية تسيير لا تستند إلى القوائم، كما ورد وصفه في مسودة التقرير.
(2) يمكن تبني أحكام خاصة بالدول الأعضاء التي هي مساهمة ومتلقية في آن معا، بهدف تجنب تخصيص الأصوات على أساس مساهمتها وعلى أساس "مبدأ الثلث".
(3) يمكن النظر في فتح دورات المجلس التنفيذي للدول الأعضاء كمراقبين مع إعطائها الحق بالكلام ولكن دون الحق بالتصويت.
(4) تصنيف الدول الأعضاء وفقا لفئات تحدد من خلال الشروط الإقراضية، الأمر الذي اعتبر مفيدا على الرغم من ضرورة وضع معيار موضوعي لمثل هذا التصنيف.

17- وكُرّس النصف الثاني من الاجتماع لعملية تجديد الموارد. وعرض المستشار توصياته مستذكرا بأن نظام القوائم قد أُخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد المشاركين في مشاورات تجديد الموارد. وبالنسبة للقائمة–جيم، فقد اقترح النظر في معايير اختيار أخرى مثل مستوى المساهمات؛ والقدرة على توفير التزامات تمويلية مؤكدة لبعض الأنشطة المخصوصة. وعلى ضوء هذا، فقد اقترح تقليص عدد الدول الأعضاء المتلقية المشاركة بما لا يتعدى ستة دول بين الدول المؤهلة للحصول على التمويل بشروط تيسيرية للغاية/شروط مختلطة، إضافة إلى الأعضاء الذين قدموا مساهمات كبيرة في التجديدات الأخيرة.

18- وكما تم تسليط الضوء عليه في الاجتماع الرابع، أكد المستشار مجددا على أن تمديد دورة تجديد الموارد لأربع سنوات سوف يحسّن من كفاية التمويل للبرامج الإنمائية للصندوق ومن إمكانية التنبؤ به، ويمكن أن يكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة. أنه قد يؤثر على الحوار بين الصندوق والدول الأعضاء فيه وعلى مستوى المساهمات.

[1] المادة 6، الفقرة 3(أ)(3) من اتفاقية إنشاء الصندوق.

19- وأكد على أن تمديد دورة تجديد الموارد يجب أن تشكل جزءا من إصلاح أوسع، واقترح تحري إمكانية التنسيق مع دورات تجديد الموارد في صندوق التنمية الإفريقي والمؤسسة الدولية للتنمية.

20- واستجابة للتقرير النهائي الذي قدمه المستشار، وفرت إدارة الصندوق وجهات نظرها حول موضوع تجديدات الموارد، وأعلمت أعضاء المجموعة بالتعاون الوثيق الجاري مع فرق تجديد الموارد في صندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي، والمؤسسة الدولية للتنمية. كما تم تسليط الضوء أيضا على أنه، وخلافا للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن الصندوق يعتمد بصورة كبيرة على المساهمات الطوعية للدول الأعضاء فيه، التي تعد مشاركتها في مشاورات تجديد الموارد أحد الوسائل لتشجيع المساهمات. وبالتالي، فإن المشاركة الأوسع في مشاورات تجديد الموارد يمكن أن تشكل حافزا للدول الأعضاء للمساهمة. إلا أن إدارة الصندوق أكدت على أن هذه القضية تحديدا تقع، وبصورة حاسمة، ضمن نطاق صلاحيات الدول الأعضاء.

21- وذكرت إدارة الصندوق المشاركين بأن هنالك حاليا نوع من "التداخل السياساتي" الطبيعي بين تجديدات موارد صندوق التنمية الأفريقي، والمؤسسة الدولية للتنمية، والصندوق مما يساعد المؤسسات الثلاث جميعا على التطرق، وبصورة متزامنة، للقضايا الواردة على جدول الأعمال العالمي، وإن كانت دورة تجديد موارد الصندوق تتأخر بسنة عن المؤسستين الأخرتين. وعبرت إدارة الصندوق عن قلقها من إمكانية فك الارتباط بين تجديد موارد الصندوق وتجديد موارد كل من صندوق التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية وتمديد دورة تجديد موارده لوحده، ووافقت مع المستشار على أن هذه القضية يجب أن يُنظر إليها في سياق جدول أعمال إصلاح أوسع لتجديد الموارد. ويتوجب أن تشمل هذه العملية، التنسيق مع المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الآسيوي، وتركيز تجديدات الموارد على عدد قليل من القضايا الاستراتيجية، مع تقليص عدد الالتزامات والحد من عدد الوثائق المعدة.

22- وسوف تتم مناقشة القضايا ذات الصلة بعملية تجديد الموارد بعمق أكبر في اجتماع قادم. علاوة على ذلك، فقد تم الاتفاق على مناقشة جميع القضايا التي غطتها مجموعة العمل في اجتماع غير رسمي يعقد في شهر مايو/أيار قبيل انعقاد الاجتماع السادس لمجموعة العمل، المقرر في 24 يونيو/حزيران.

موجز لمداولات الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

1- عقد الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2016 في مقر الصندوق. وشارك في الاجتماع أعضاء المجموعة من أنغولا، والأرجنتين، والدنمارك، وإندونيسيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضر الاجتماع أيضا ممثلون عن البرازيل، وبوركينا فاسو، وكندا، والصين وكوستاريكا، ومصر، وفرنسا، وغابون، وألمانيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، وهولندا، والاتحاد الروسي، والسودان، وسويسرا بصفة مراقبين.

ألف – تبني جدول الأعمال

2- تم تبني جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات عليه.

باء – مسودة التقرير الخاص بمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير

3- وفر رئيس المجموعة استعراضا شاملا للمناقشات التي جرت خلال الاجتماعين غير الرسميين، اللذين عقدا بتاريخ 26 مايو/أيار و22 يونيو/حزيران 2016. وعبرت المجموعة عن تقديرها لهذا الاستعراض.

4- وتركزت المناقشات حول الإصلاح المحتمل لدورة تجديد موارد الصندوق ولنظام القوائم فيه. ويمكن تلخيص القضايا والمداولات الرئيسية التي جاءت في هذا السياق فيما يرد أدناه.

5- قضايا تجديد الموارد:

(1) **تمديد فترة تجديد موارد الصندوق.** اقترح عرض تمديد فترة تجديد موارد الصندوق من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات على مجلس المحافظين كجزء من حزمة أوسع للإصلاح بحيث يغدو الموضوع نافذا ابتداء من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022–2025)، وبهدف السماح بإتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء في الصندوق وإدارة الصندوق لإعداد وتنفيذ التعديلات الضرورية. وأشير إلى ضرورة إجراء المزيد من المشاورات بين جميع الدول الأعضاء للوصول إلى اتفاق في الآراء.

(2) **معيار المشاركة في مشاورات التجديد.** اقترح بعض الأعضاء اتخاذ القرارات بشأن المشاركة في المشاورات في تجديد الموارد ما أن يتم الوصول إلى اتفاق بشأن نظام القوائم. ويمكن أيضا النظر في المسارات الأخرى التي تؤدي إلى فك المشاركة بين مشاورات تجديد الموارد ونظام القوائم كما اقترحه تقرير المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير. وتمت إثارة فكرة وضع عتبة معينة للبلدان المساهمة. إلا أن أحد الأعضاء اعتبر أن هذا المعيار صعب التنفيذ لأنه سيطلب عندئذ من الدول الأعضاء الالتزام مسبقا بعتبة معينة. وكان هنالك اقتراح آخر أثاره بعض الأعضاء، وهو إعادة توزيع بعض المقاعد وتخصيص بعضها لبلدان القائمة جيم منخفضة الدخل، أو للمساهمين الفعليين، أو المحتملين الأساسيين من القائمة جيم، وذلك بهدف تحفيز المساهمات في موارد

الصندوق. ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه قد يكون من الصعب النظر في هذا الخيار قبل اتخاذ أي قرار بشأن نظام القوائم. كذلك فإن بعض الدول من القائمة جيم اقترحت فكرة إخراج بلدان القائمتين ألف وباء من هيئة مشاورات تجديد الموارد في حال لم تسهم هذه الدول، أو أسهمت أقل من الدول الأعضاء من القائمة جيم في التجديد الحالي. إلا أن بعض أعضاء القائمة ألف أثاروا مخاوف من هذا الاقتراح، وعبر عضو منهم عن قلقه من أن يؤدي استبعاد بعض الدول من المشاورات إلى تقليص المساهمات. كذلك اقترحت فكرة أخرى من قبل عضو من القائمة ألف، وهي تتلخص في استخدام قوة التصويت كمعيار، والذي من شأنه أيضا أن يسمح بأخذ المساهمات التراكمية بعين الاعتبار للمشاركة في المشاورات. ودعم عضو من القائمة باء هذا الاقتراح. إلا أنه كان هنالك اتفاق في الآراء على أية حال بضرورة أن تكون مشاورات التجديد أكثر شمولية.

(3) **صيغة وهيكلية دورات تجديد الموارد.** حدد بعض الأعضاء مجالات محتملة يمكن تغطيتها ضمن حزمة الإصلاح بما في ذلك عدد الاجتماعات، وعملية إعداد جداول الأعمال، وعدد البنود المدرجة على جدول الأعمال، وطول الوثائق بغية الوصول إلى مشاورات أكثر فعالية وكفاءة. وقد تم التأكيد على وجوب أن تؤدي المشاورات إلى التزامات واضحة بأهداف ملموسة، وإعداد وثائق أفضل استهدافا لضمان الكفاءة، وإعطاء الأولوية للقضايا الأكثر استراتيجية. وحدد رئيس المجموعة توسيع المشاركة في وضع جدول الأعمال كوسيلة من وسائل تعزيز كفاءة وفعالية تجديد الموارد. واقترح أحد الأعضاء إجراء مناقشات مسبقة غير رسمية مع الدول الأعضاء ومع إدارة الصندوق، وذلك لتحديد مجالات الأولوية وقصر عدد البنود المدرجة على جدول الأعمال.

(4) **الاستعانة برئيس خارجي مستقل لهيئة مشاورات تجديد الموارد.** اقترح إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة المتبعة حاليا في الاستعانة برئيس خارجي مستقل في حزمة الإصلاح، وهو ما تم اتباعه بالفعل في آخر هيئتين للمشاورات لتجديد الموارد.

6- **نظام القوائم.** تم اقتراح خمسة خيارات لنظام القوائم خلال المناقشات، ثلاثة منها اقترحها التقرير الذي أعده المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير، واثنان منهما اقترحهما رئيس المجموعة. أما الاقتراح الإضافي الأول الذي تقدم به الرئيس، فهو نظام بثلاث قوائم يستند إلى تصنيف الدول الأعضاء باستخدام معيار البنك الدولي[2]. وبناء عليه سوف يتم تقسيم الدول الأعضاء في ثلاثة مجموعات: البلدان مرتفعة الدخل (القائمة ألف)، البلدان متوسطة الدخل (القائمة باء)، البلدان منخفضة الدخل (القائمة جيم). أما الاقتراح الآخر، فهو الإبقاء على النموذج الحالي لنظام القوائم، مع تقسيم القائمة جيم إلى ثلاث قوائم فرعية،

[2] في أعقاب هذا الاجتماع وبموافقة رئيس المجموعة، اقترح أن يكون تحديد الخيارين الإضافيين للقوائم مستندا على التجمعات وفقا لشروط الإقراض في الصندوق عوضا عن المجموعات التي تنشئها مؤسسة مالية أخرى. والغرض من استخدام الإقراض/التمويل في الصندوق كمعيار هو تيسير الوصول إلى مقارنة أكثر دقة مع الخيارات الثلاث الأولى المقترحة في تقرير المستشار الدولي، لأن هذه الخيارات الخاصة بالقوائم أيضا تستخدم معايير التمويل في الصندوق كأساس لها. وبناء عليه فإن الاقتراح الأول الإضافي لنظام القوائم سيتألف من البلدان غير المتلقية (القائمة ألف)، والبلدان المؤهلة للتمويل بشروط عادية (القائمة باء)، والبلدان المؤهلة بشروط تيسيرية للغاية أو بشروط مختلطة (القائمة جيم). في حين أن المقترح الثاني الإضافي لنظام القوائم سوف يبقي على القائمتين ألف وباء بتركيبتيهما الحالية، مع تقسيم القائمة جيم إلى ثلاث مجموعات وهي: البلدان المؤهلة للاقتراض بشروط عادية (القائمة الفرعية جيم 1)، والبلدان المؤهلة للاقتراض بشروط مختلطة (القائمة الفرعية جيم 2)، والبلدان المؤهلة للاقتراض بشروط تيسيرية للغاية (القائمة الفرعية جيم 3).

باستخدام معيار مالي عوضا عن التجمعات الإقليمية. وبناء عليه يمكن أن تتألف القائمة جيم من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (القائمة الفرعية جيم 1)، ومجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (القائمة الفرعية جيم 2)، والبلدان منخفضة الدخل (القائمة الفرعية جيم 3). وهنالك قضية أخرى أثارها رئيس المجموعة أثناء الاجتماع، وهي الحاجة إلى تحديد معيار عضوية القوائم وإيضاح الإجراءات المتبعة للانتقال من قائمة إلى أخرى.

7- قضايا التمثيل:

(1) إيجاد مقعد أو أكثر من المقاعد العائمة في المجلس التنفيذي مما يسمح بتمثيل أفضل للبلدان الأعلى مساهمة من القائمة جيم. وأشار بعض أعضاء المجموعة إلى استعدادهم للنظر في هذا المقترح مضيفين وجوب عرض من تبعاته المحتملة يجب أن تعرض على مجموعة العمل.

(2) وقال أحد أعضاء القائمة جيم، بأن بعض المقاعد المخصصة للقائمة باء في المجلس التنفيذي، يمكن أن تمنح للقائمة جيم بهدف أن تعكس تركيبة المقاعد، وبصورة أفضل، المستوى المتزايد من المساهمات من القائمة جيم وعدد البلدان في هذه المجموعة.

(3) ولفت أحد أعضاء القائمة ألف الانتباه إلى الحاجة لضمان أن تستخدم النظم الحالية، بما في ذلك مقاعد المجلس التنفيذي لتحقيق أكبر قدر من الفعالية وأيضا لجهة التمثيل.

8- وعبر بعض الأعضاء عن خيبة أملهم من عدم الوصول إلى توافق في الآراء، لأنهم اعتبروا أن إصلاح تسيير الصندوق أمر ضروري. ومن جهة أخرى لوحظ بأنه من غير اليسير الوصول إلى اتفاق في الآراء بين الدول الأعضاء قاطبة عندما يتعلق الأمر بتغيير جوهري وأن عملية المشاورات هامة أيضا.

9- وعبرت إدارة الصندوق عن تقديرها للمناقشة التي دارت وللنظر في تمديد دورة تجديد الموارد، لا بكونها تمييز منفرد، وإنما ضمن حزمة أوسع من الإصلاحات. ومع الاعتراف بفائدة اتباع دورة تجديد موارد لمدة أربع سنوات للسماح باستعراض منتصف الفترة بتغطية مدة أطول، إلا أن إدارة الصندوق أثارت مخاوفها بشأن فك الارتباط بين دورة تجديد الموارد في الصندوق ومثيلاتها في كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. كما عبرت عن قلقها بشأن كيفية ضمان تمويل كافٍ لدورة مدتها أربع سنوات. واستجابة لتساؤل وارد، أوضحت إدارة الصندوق بأنه في حال تم تطبيق تمديد دورة التجديد لفترة أربع سنوات، فسيتم إعداد مشروعات وبرامج للصندوق وفقا لذلك. ولهذا السبب سيكون من الصعب العودة إلى نظام دورة لثلاث سنوات في حال تثبت عدم نجاح التمديد.

10- وأثار رئيس المجموعة إمكانية الطلب من مجلس المحافظين تمديد ولاية مجموعة العمل لمدة سنة أخرى في حال ما لم يتم الوصول إلى اتفاق في الآراء، بشأن إصلاح القوائم وقضايا التمثيل. وفي حين دعم بعض الأعضاء هذه الإمكانية أشار بعضهم الآخر إلى أن مجموعة العمل يجب أن تتفق أولا على أن مثل هذا التمديد ستكون له قيمة. وأشير إلى أن مجلس المحافظين هو من يجب أن يقرر مثل هذا الأمر. وفي حال خرجت مجموعة العمل بنتيجة مفادها أن الوصول إلى اتفاق في الآراء حول التغييرات الهامة غير محتمل، عندئذ يمكن إدخال بعض التغييرات الطفيفة على النظام الحالي.

11- وأشار بعض الأعضاء إلى أن الوقت ما زال مبكرا للتعبير عن وجهة نظر بشأن خيارات نظام القوائم وغيرها من المقترحات المثارة في الاجتماع. وطُلب من مكتب سكرتير الصندوق إعداد مسودة لورقة قصيرة وتداولها مع مجموعة العمل بحلول منتصف يوليو/تموز لتوفير مخطط عام للقضايا، ولمحاكاة خيارات القوائم الخمس ولوضع قائمة بالقضايا الأخرى التي تتم مناقشتها في إطار حزمة الإصلاحات المحتملة. واتفق على أن تكون مسودة هذه الوثيقة أساسا للمشاورات اللاحقة بين القوائم، ويتوجب إرسال هذه الورقة إلى مكتب سكرتير الصندوق في موعد أقصاه 3 سبتمبر/أيلول 2016.

12- وبناء على التغذية الراجعة المستلمة، سيتم إعداد مسودة تقرير وتداولها بجميع لغات الصندوق بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2016، ومناقشتها في الاجتماع السابع الرسمي لمجموعة العمل المقرر عقده بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

13- وتقرر أنه في حالة ضرورة إجراء مباحثات أكثر حول مسودة التقرير، يمكن تنظيم اجتماع رسمي إضافي آخر بتاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.